

Distr.: General
4 October 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة التاسعة

شرم الشيخ، مصر، 13-17 كانون الأول/ديسمبر 2021
البند 4 من جدول الأعمال المؤقت*
المنع

حالة تنفيذ قرارات المؤتمر 7/8 و8/8 و11/8 و12/8 و14/8 بشأن منع الفساد

تقرير الأمانة

أولاً- مقدمة

1- اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في دورته الثامنة التي عُقدت في أبوظبي من 16 إلى 20 كانون الأول/ديسمبر 2019، خمسة قرارات ركزت على منع الفساد، وهي القرار 7/8 المعنون "تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد في التصدي للفساد"، والقرار 8/8 المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، والقرار 11/8 المعنون "تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية"، والقرار 12/8 المعنون "منع الفساد ومكافحته من حيث علاقته بالجرائم التي تؤثر على البيئة"، والقرار 14/8 المعنون "تعزيز الممارسات الجيدة المتعلقة بدور البرلمانات الوطنية وسائر الهيئات التشريعية في منع ومكافحة الفساد بجميع أشكاله". وفي الدورة ذاتها، طلب المؤتمر إلى الأمانة في قراراته 7/8 و11/8 و14/8، أن تقدّم تقريراً عن تنفيذ كل واحد من تلك القرارات إلى المؤتمر في دورته التاسعة، كما طلب إليها في القرارين 8/8 و12/8، أن تقدّم تقريراً إلى الاجتماعات التي ستعقدها هيئاته الفرعية المعنية في فترة ما بين الدورات. ورحب المؤتمر في القرار 8/8، بالتقدم الذي أحرزته الدول الأطراف والأمانة في تنفيذ قراري المؤتمر 4/5 و6/6 المعنوين "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد".

2- ويقدم هذا التقرير المعلومات المطلوبة بشأن تنفيذ القرارات 7/8 و8/8 و11/8 و12/8 و14/8، ويُصَد منه أن يشكل أساساً لمناقشة المؤتمر بشأن سبل المضي قدماً في منع الفساد تدريجياً وفعالاً. ويقدم التقرير عرضاً لجميع المبادرات التي اضطلعت بها الدول الأطراف بدعم من الأمانة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، من أجل تنفيذ هذه القرارات خلال الفترة المشمولة بالتقرير (من آب/أغسطس 2019 إلى أيلول/سبتمبر 2021).

* CAC/COSP/2021/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

221021 221021 V.21-07377 (A)



ثانياً - معلومات محدّثة عن حالة تنفيذ القرارات 7/8 و 8/8 و 11/8 و 12/8 و 14/8

ألف - الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد

3- دعا مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية في قراره 7/8، الدول الأطراف إلى مواصلة تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد. وأهاب المؤتمر بالدول الأطراف في قراره 8/8، مواصلة وتعزيز التنفيذ الفعّال للتدابير الوقائية المنصوص عليها في الفصل الثاني من الاتفاقية وفي القرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر. وفي القرار 11/8، طلب المؤتمر على وجه التحديد اتخاذ تدابير لتعزيز تنفيذ الاتفاقية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ودعا المؤتمر الدول الأطراف في قراره 12/8، إلى تعزيز أطر مكافحة الفساد والنهوض بالممارسات الأخلاقية والنزاهة والشفافية بغية منع الفساد من حيث صلته بالجرائم التي تؤثر في البيئة. ودعا المؤتمر الدول الأطراف في قراره 14/8، إلى تعزيز الممارسات الجيدة المتعلقة بالدور الذي تضطلع به البرلمانات الوطنية وسائر الهيئات التشريعية في منع ومكافحة الفساد بجميع أشكاله. ورخّب المؤتمر بما أبدته الدول الأطراف من التزام وما بذلته من جهود لتوفير معلومات عن الممارسات الجيدة المتنبّعة في مجال منع الفساد، وعن التحديات التي واجهتها في ذلك، ومن ضمنها معلومات عن فعالية هيئات مكافحة الفساد وعن التدابير الرامية إلى التخفيف من مخاطر الفساد فيما يتعلق بالجرائم البيئية، كانت الأمانة قد جمعتها ونظّمتها ونشرتها في سياق أداء مهامها بصفتها مرصداً دولياً. وطلب المؤتمر إلى الدول الأطراف الاستمرار في مشاركة المعلومات، وطلب إلى الأمانة، رهناً بتوافر موارد من خارج الميزانية، مواصلة عملها كمرصد دولي، وذلك بالقيام بأمر منها تحديث الموقع الشبكي المواضيعي للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد، بإدراج المعلومات ذات الصلة فيه.

4- وبناءً على ذلك، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)، جمع كل المعلومات التي تقدمها الدول الأطراف قبل كل اجتماع للفريق العامل، وإتاحتها عبر الموقع الشبكي المواضيعي لهذا الفريق.⁽¹⁾ وتضمنت تلك المعلومات عروضاً إيضاحية قُدمت خلال الاجتماعات وتقارير ذات صلة وروابط إلى موارد مرجعية إضافية.

باء - دعم الأطر القانونية والسياساتية لمكافحة الفساد

1- دعم صياغة قوانين تركز على الأحكام المتعلقة بمنع الفساد

5- قدّم المكتب المساعدة التشريعية ودعم اعتماد أو تعديل قوانين ترمي إلى منع الفساد. فقد اعتُمد في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بدعم من المكتب، مشروع قانون استرداد الموجودات في موزامبيق، وكذلك القانون الأساسي للجنة المستقلة لمكافحة الفساد في دولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة، وهي إحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

6- وأسديت المشورة بشأن إعداد 34 مشروع قانون ولائحة تنظيمية إلى 27 بلداً، في شكل حلقات عمل أو تعليقات، تناولت جملة مواضيع منها حماية المبلغين عن المخالفات والنزاهة في القطاع العام وإنشاء هيئات مكافحة الفساد.

(1) www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/working-group-on-prevention.html

2- المساعدة في وضع سياسات واستراتيجيات مكافحة الفساد

7- دعم المكتب وضع سياسات أو استراتيجيات متنوعة لمكافحة الفساد في 15 بلداً. وقدّم الدعم إلى الأرجنتين وباراغواي وجمهورية أفريقيا الوسطى وشيلي وقطر وكمبوديا وهندوراس في وضع استراتيجياتها الوطنية لمكافحة الفساد. وأطلقت الخطة الوطنية للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد في باراغواي للفترة 2021-2025 بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد في عام 2020. ويقوم المكتب منذ كانون الأول/ديسمبر 2019، بدعم اليونان في تنفيذ خطة عملها الوطنية لمكافحة الفساد، وبدعم بيرو في صياغة مبادئ توجيهية لتنفيذ نظم المنع النموذجية. كما ساعد المكتب مالي في عام 2021، على إعداد خطة عمل للوقاية من جائحة كوفيد-19 والتصدي لها في هذا البلد.

8- وعلى الصعيد الإقليمي، ساهم المكتب في عام 2020، في إعداد دليل للممارسات الجيدة لمكافحة الفساد لمنظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، تحت عنوان *Handbook of Good Practices to Fight Corruption*، وهو عبارة عن وثيقة سياسات لاعتماد تدابير لتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة.

9- وقدّم المكتب المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية التالية: بابوا غينيا الجديدة وتوفالو وجامايكا، وجزر سليمان وساموا وفانواتو، وفيجي وكيريباس وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو وجزر كوك، في وضع استراتيجياتها لمكافحة الفساد.

3- النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون في القطاع العام

(أ) منع تضارب المصالح ونظم إقرار الذمة المالية

10- قدّم المكتب في أيلول/سبتمبر 2019، المساعدة إلى هندوراس في وضع نظام لإقرار الذمة المالية لصالح المحكمة العليا لمراجعة الحسابات. واستعرض المكتب في كولومبيا في نيسان/أبريل 2020، أداة لاستبانة حالات تضارب المصالح ومنع حدوثها وحلّها، وقدّم تعليقاته على هذه الأداة. وساعد المكتب وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أيار/مايو 2020، على إعداد مشروع قانون لإقرار الذمة المالية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، نظّم المكتب حلقة عمل وطنية في جنوب أفريقيا لتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين الهيئات بشأن إقرارات الذمة المالية. ويسرّ المكتب في شباط/فبراير 2021، عقد حلقة عمل بشأن نظم النزاهة والشفافية في سياق جائحة كوفيد-19، وبشأن إدارة إقرارات الذمة المالية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بالتعاون مع بلدان الجنوب بيرو وكولومبيا والمكسيك. ودعم المكتب في شباط/فبراير 2021، المكتب المركزي لمكافحة الإثراء غير المشروع في مالي، من خلال عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن الممارسات الجيدة المتعلقة بإقرارات الذمة المالية واسترداد الموجودات. ودعم المكتب في تموز/يوليه 2021، عملية صياغة قانون لإقرار الذمة المالية في السنغال، وعقد حلقة عمل للمتابعة من أجل إنكفاء ووعي البرلمانين بذلك القانون.

11- وساهم المكتب في إعداد منشور عن منع حدوث تضارب المصالح في القطاع العام وإدارته: دليل الممارسات الجيدة، بعنوان: *Preventing and Managing Conflicts of Interest in the Public Sector: Good Practices Guide*، حيث انتهى العمل عليه إبان رئاسة اليابان لمجموعة العشرين في عام 2019.

(ب) تدابير الشفافية

12- نُظِمَ المكتب في كانون الأول/ديسمبر 2020، حلقة دراسية شبكية بشأن تدابير مكافحة الفساد في الاشتراء العمومي في جنوب أفريقيا بغية تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة بهدف النهوض بالشفافية والمساءلة في مجال إدارة سلسلة التوريد؛ وجاءت هذه الحلقة الدراسية الشبكية في إطار المنصة الإقليمية للجنوب الأفريقي، التي أنشئت لتسريع تنفيذ أحكام الاتفاقية.

13- وقَّدم المكتب المساعدة في عام 2021 إلى دولة بوليفيا المتعددة القوميات في إعداد خلاصة وافية بشأن وضع وتنفيذ سياسة/خطة الشفافية ومكافحة الفساد في البلديات بعنوان *Compendium: Design and Implementation of the Municipal Transparency and Anti-Corruption Policy/Plan*، وفي إعداد مبادئ توجيهية لعملية انتقالية شفافة على صعيد البلديات بعنوان *Guidelines for a transparent municipal transition*. ونُظِمَ المكتب في نيسان/أبريل 2021، تدريباً بشأن الاتفاقية للأرجنتين وإكوادور وأوروغواي، وباراغواي وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو، وشيلي وكولومبيا والمكسيك، مع التركيز بوجه خاص على إمكانية الحصول على المعلومات العامة. وأقام المكتب في حزيران/يونيه 2021، فعالية لتدريب لجنة القضاء على الفساد في إندونيسيا على معايير البيانات المفتوحة، وذلك بغية تعزيز قدرتها على منع الفساد والتحقيق فيه.

(ج) الإبلاغ عن الفساد

14- أفضت استعراضات تنفيذ الاتفاقية إلى تحديد الحاجة إلى تحسين حماية المبلغين عن المخالفات، باعتبارها أحد المجالات التي تضم العدد الأكبر من الاحتياجات إلى المساعدة التقنية. وقد حدّدت المنصات الإقليمية الأربع التي أنشأها المكتب، في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وشرق آسيا وأمريكا الجنوبية والمكسيك، هذا الموضوع باعتباره أولوية إقليمية لتسريع تنفيذ أحكام الاتفاقية.

15- ونُظِمَ المكتب، في إطار المنصة الإقليمية لأمريكا الجنوبية والمكسيك، سلسلة من حلقات العمل بشأن حماية المبلغين عن المخالفات، وكان من بينها حلقة عمل في كولومبيا في أيلول/سبتمبر 2020، وفي المكسيك في شباط/فبراير 2021، وفي إكوادور في حزيران/يونيه 2021. كما نُظِمَ المكتب في تموز/يوليه 2021، حلقة عمل بشأن حماية المبلغين عن المخالفات في أوقات الأزمات في باراغواي وشيلي وكولومبيا، جاءت في إطار مشروع يرمي إلى منع الفساد ومكافحته أثناء التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها. ونُظِمَت حلقات عمل مماثلة في إطار المنصة الإقليمية لشرق أفريقيا، ولا سيما في أوغندا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وفي إثيوبيا في حزيران/يونيه 2021. وأقام المكتب، في إطار المنصة الإقليمية للجنوب الأفريقي، حلقات عمل في زامبيا في تشرين الأول/أكتوبر 2020، وفي جنوب أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر 2020، وفي زيمبابوي في أيلول/سبتمبر 2021. وإلى جانب ذلك، نُظِمَت حلقات عمل وطنية بشأن الإبلاغ عن الفساد في غانا في تموز/يوليه 2021، وفي تايلند في آب/أغسطس 2021.

16- وتعاون المكتب مع اللجنة الأولمبية الدولية، في إطار البرنامج العالمي لحماية الرياضة من الفساد والجريمة، في تنظيم سلسلة من حلقات العمل الوطنية بشأن آليات الإبلاغ في مجال الرياضة.⁽²⁾ ونُظِمَ المكتب

(2) فيما يلي البلدان التي تلقت الدعم: الأرجنتين، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بلغاريا، البوسنة والهرسك وبيلاروس، بيرو، بيلاروسيا، الجبل الأسود، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سلوفينيا، سنغافورة، شيلي، صربيا، الصين، غانا، قبرص، قطر، كرواتيا، كولومبيا، كوسوفو (ينبغي فهم جميع الإشارات إلى كوسوفو التي ترد في هذا المنشور في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999))، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، ماليزيا، مصر، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ناورو، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، والدول الجزرية الصغيرة النامية التالية: بابوا غينيا الجديدة وبالاو وتوفالو وتونغا وجزر سليمان وجزر كوك وساموا وفانواتو وفيجي وكيريباس وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة).

- أيضاً، بالتعاون مع الاتحاد الدولي لكرة القدم، ودعماً لبرنامجها العالمي للنزاهة، حلقات عمل إقليمية ووطنية في مصر في كانون الأول/ديسمبر 2020، وفي المكسيك في شباط/فبراير 2021.⁽³⁾
- 17- وتواصل المكتب في أيلول/سبتمبر 2020، مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، مثل رابطة البرلمانيين الشباب في كينيا، وقدم إرشادات بشأن مشروع قانون لحماية المبلغين عن المخالفات في كينيا. وقدم المكتب في شباط/فبراير 2021، المساعدة إلى جنوب السودان وكمبوديا وماليزيا بشأن إعداد أطر جديدة لحماية المبلغين عن المخالفات، وإلى لبنان بشأن تنفيذ قانونه الجديد لحماية المبلغين عن المخالفات.
- 18- ويادر المكتب بتقديم الدعم التقني بغية إنشاء قنوات للإبلاغ ونظم لحماية المبلغين عن المخالفات في مؤسسات الرعاية الصحية وإدارات الحياة البرية ومرافقها في البرازيل وجنوب أفريقيا وكينيا.
- 19- كما نظمت في نيسان/أبريل 2021، في الدول الجزرية الصغيرة النامية التالية: جزر سليمان وساموا وفيجي، حلقة دراسية شبكية للموظفين الحكوميين بشأن إبلاغ الناس وإتاحة المعلومات.
- 20- ودعم المكتب عملية وضع المبادئ الرفيعة المستوى لمجموعة العشرين بشأن الحماية الفعالة للمبلغين عن المخالفات، وفقاً لأحكام المادة 33 من اتفاقية مكافحة الفساد المتعلقة بحماية المبلغين؛ وقد اعتمدت هذه المبادئ إبان رئاسة اليابان لمجموعة العشرين في عام 2019.

(د) الاشتراء وشؤون المالية العامة

- 21- استهل المكتب في تشرين الأول/أكتوبر 2020، مشروعاً لمكافحة الفساد في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، صُمم لتعزيز الشفافية في الاشتراء العمومي في سياق الجائحة. ونظم المكتب في إطار هذا المشروع، سلسلة من الحوارات في أيار/مايو 2021، بغية تحديد مخاطر الفساد في الاشتراء العمومي في شيلي. وكذلك عقد المكتب في حزيران/يونيه 2021، حلقات دراسية شبكية واجتماعات تقنية في كولومبيا، ترمي إلى تحديد التدابير اللازمة للتخفيف من مخاطر الفساد في الاشتراء العمومي، وأقام عدة مشاورات ومناقشات لمجموعات التركيز من أجل تحديد مخاطر الفساد في الاشتراء العمومي في باراغواي. ونوقشت مع جنوب أفريقيا وتيمور-ليشتي إمكانية نشر منهجية المكتب لإدارة مخاطر الفساد المخصصة للجهات المشتريّة. وفي الفلبين، ساعد المكتب مجلس سياسات الاشتراء الحكومي على تعزيز قدرته على تحليل البيانات الإلكترونية من أجل النهوض بمنع الفساد. وسيتضمن المشروع في المستقبل إعداد دليل مرجعي عالمي سريع عن كيفية التخفيف من مخاطر الفساد في عمليات الاشتراء الطارئة.
- 22- وأما على الصعيد الوطني، فقد نفذ المكتب عدة مبادرات لبناء القدرات. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، قدم المكتب الدعم إلى سلطات مكافحة الفساد في أوغندا بشأن إنشاء نظم للاشتراء بما يتوافق مع أحكام المادة 9 من الاتفاقية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ساهم المكتب في مؤتمر عقد في إندونيسيا عن بعد، ونظّمته لجنة القضاء على الفساد، وتضمن عرضاً عن تحليل البيانات الضخمة بغية تحديد الاحتيال والفساد في الاشتراء العمومي. وفي تموز/يوليه 2020، نفذ المكتب تدريباً متعدد الوكالات بشأن التصدي لمخاطر الفساد في الاشتراء العمومي في فييت نام، ودعم عملية وضع ونشر دليل للتفتيش بشأن الفساد والاحتيال في مجال الاشتراء في وزارة الزراعة والتنمية الريفية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، نظم المكتب

(3) للحكومات واتحادات كرة القدم المنتسبة إلى الاتحاد الدولي لكرة القدم، مثل الاتحاد الآسيوي لكرة القدم، واتحاد أمريكا الشمالية والوسطى والكاريبي لكرة القدم، واتحاد أمريكا الجنوبية لكرة القدم.

حلقة دراسية شبكية لمسؤولين في جنوب أفريقيا بشأن وضع إصلاحات في مجال الاشتراء العمومي، مع التركيز على التعاقدات المفتوحة والشفافية في مسألة الملكية النفعية.

23- ونظّم المكتب في أيار/مايو 2021، فعالية تدريبية بشأن مخاطر الفساد في مجال الاشتراء لصالح الموظفين العموميين في توفالو وميكرونيزيا (ولايات -الموحدة).

جيم- ضمان تمتع هيئات مكافحة الفساد بالاختصاصات اللازمة

1- تعيين السلطات المختصة

24- حتى حزيران/يونيه 2021، تلقى الأمين العام إشعارات من 120 دولة طرفاً بتعيين ما مجموعه 188 سلطة مختصة يمكن أن تساعد الدول الأطراف الأخرى على صوغ تدابير محددة لمنع الفساد وتنفيذها، وفقاً لمقتضيات الفقرة 3 من المادة 6 من الاتفاقية. وثمة قائمة مُحدّثة في هذا الصدد متاحة للسلطات والهيئات الحكومية المختصة في الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة المعيّنة بموجب الاتفاقية (www.unodc.org/comppauth_uncac/en/index.html).

2- دعم هيئات مكافحة الفساد

25- عملاً بقرار المؤتمر 7/8، الذي طلب فيه المؤتمر إلى الأمانة إجراء دراسة بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة والتحديات التي تواجهها الدول الأطراف فيما تبذله من جهود من أجل تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد، حلّ المكتب الردود الواردة من الدول الأطراف بشأن تنفيذ المادة 6 من الاتفاقية، والخلاصات الوافية لتقارير الاستعراض القطرية الصادرة في إطار الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وعُرض التقرير الناتج عن ذلك خلال الاجتماع الحادي عشر للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد، الذي عُقد في حزيران/يونيه 2020 (CAC/COSP/WG.4/2020/4).

26- وقدم المكتب إلى هيئات مكافحة الفساد، المساعدة والتدريب من أجل تنفيذ ولاياتها. وتضمّن ذلك الدعم توفير المساعدة على التحقيق والملاحقة القضائية في جرائم الفساد، من قبيل التحقيقات المالية وأساليب الاستجواب وإجراء المقابلات وإدارة القضايا، ومن ثمّ الاستجابة لبعض التوصيات الصادرة أثناء دورة الاستعراض الأولى لتنفيذ الاتفاقية. وبما أنّ تلك المساعدة ترتبط من الناحية الموضوعية بفصول أخرى من الاتفاقية ولا تندرج في النطاق الرئيسي للقرارين 7/8 و8/8، فهي لم تُدرج في هذا التقرير.

27- وقدم المكتب الدعم إلى الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد في مجال وضع خطط عمل وإجراء عمليات تقييم لمخاطر الفساد، وإعداد خطط لإدارة المخاطر في الأرجنتين وإندونيسيا وأوروغواي واليونان وسري لانكا والسنغال وغانا وغينيا وكمبوديا ونيجيريا والهند.

28- وقدم المكتب الدعم إلى الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية التالية: بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وفيجي.

29- وطلب المؤتمر في قراره 8/8، إلى المكتب إعداد منتجات معرفية ومذكرات إرشادية بشأن تنفيذ المادة 6 من الاتفاقية، وكذلك إعداد أدوات تقنية، ولا سيما بشأن اتخاذ تدابير لاستبانة الممارسات الجيدة المقارنة. وتنفيذاً لتلك الولاية، أطلق المكتب في آب/أغسطس 2020، منشور "تعليقات كولومبو على إعلان جاكارتا بشأن المبادئ اللازمة لهيئات مكافحة الفساد"، وهو دليل مصمم لمساعدة واضعي السياسات في جهودهم الرامية إلى

توطيد استقلالية هيئات مكافحة الفساد. ونظّم المكتب مع لجنة القضاء على الفساد في إندونيسيا في تموز/يوليه 2020، حلقة دراسية شبكية عن مبادئ جاكرتا.

3- تحسين تنسيق مبادرات مكافحة الفساد

30- استمر المكتب في تقديم المساعدة التقنية، بما فيها تبادل الخبرات وتنفيذ أنشطة للتوعية والتعلم على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

31- وأجرى المكتب في إطار مشروعه الرامي إلى تسريع تنفيذ أحكام الاتفاقية، مناقشات مع الجهات الأخرى المقدمة للمساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، ومع الجهات المانحة وهيئات الأمم المتحدة، بشأن أوجه التآزر والتخطيط لأنشطة مستقبلية لمكافحة الفساد. ونسّق المكتب عمله في مجال مكافحة الفساد مع صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والنظراء الحكوميين ورابطات الأعمال التجارية. وعزز تعاونونه مع شراكة التعاقد المفتوح، وهي منظمة لا تستهدف الربح، من خلال إعداد اتفاق إطاري يعزز استخدام البيانات المفتوحة في الاشتراء العمومي.

32- ودعم المكتب أولويات المملكة العربية السعودية بصفتها رئيسة الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين في عام 2020، وكان من ضمنها التحضير للاجتماع الوزاري الأول من نوعه لمجموعة العشرين بشأن مكافحة الفساد وإعداد البيان الوزاري، فضلاً عن وضع ثلاث مجموعات من المبادئ الرفيعة لمستوى لمجموعة العشرين، وهي وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وتنفيذها، وتعزيز نزاهة القطاع العام من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتعزيز النزاهة في الخصخصة وإبرام الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وساهم المكتب أيضاً في إعداد ورقة نطاق لمجموعة العشرين بشأن التعاون الدولي فيما يتعلق بالجريمة الاقتصادية والجناة واسترداد الموجودات المسروقة، وأعدّ مذكرة مفاهيمية لمبادرة الرياض التي ترمي إلى إنشاء شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، وأعدّ منشور مجموعة العشرين المعنون "خلاصة وافية بشأن مكافحة الفساد في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19".

33- ودعم المكتب في عام 2021، عمل إيطاليا بصفتها رئيسة الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين، في عدة مجالات، مثل وضع مبادئ رفيعة المستوى لمجموعة العشرين بشأن الفساد المتصل بالجريمة المنظمة، والتصدي للفساد في الرياضة، ومنع الفساد والتصدي له في حالات الطوارئ. كما ساعد المكتب الفريق العامل على إعداد استبيان بشأن تنفيذ التزامات مجموعة العشرين بشأن الرشوة الأجنبية وإنفاذ هذه الالتزامات. وإلى جانب ذلك، أطلق المكتب موقعاً شريكاً بغية جمع جميع الموارد عن مكافحة الفساد التي اعتمدها مجموعة العشرين، وتيسير وصول الجمهور إلى النواتج العملية بقدر أكبر. وقاد المكتب عملية صياغة مجموعة العشرين لوثيقتين بشأن التعاون في مجال إنفاذ القانون ومنع الملاذات الآمنة، وساهم في إعداد وثيقة واحدة بشأن استرداد الموجودات. وفضلاً عن ذلك، دعم المكتب مجموعة العشرين في وضع خطة عمل جديدة للفترة 2022-2024 بغية استبانة الأولويات الناشئة، ونهض بالعمل على بلوغ هدف التنمية المستدامة 16.

34- وعلى الصعيد الإقليمي، عرض المكتب في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، جوانب مختلفة من عمله في مجال مكافحة الفساد في المحافل المختلفة التالية: الجمعية العامة لشبكة المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد في غرب أفريقيا، التي عُقدت في توغو؛ والاجتماع العام السنوي لرابطة هيئات مكافحة الفساد في شرق أفريقيا؛ والاجتماع الإقليمي الثاني بشأن تبادل المساعدة القانونية بين السلطات المركزية للدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي عُقد في ميانمار. وشارك المكتب أيضاً في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، التي عُقدت في المغرب في كانون الثاني/يناير 2020.

35- وعقد المكتب في نيسان/أبريل 2021، حلقة عمل إقليمية عبر الإنترنت بشأن التنسيق فيما بين الوكالات في أنغولا وبوتسوانا وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وناميبيا. وفي الجنوب الأفريقي، عقد المكتب في أيار/مايو 2021 حلقة عمل إقليمية بشأن شفافية الملكية النفعية والفحص الدقيق للأشخاص المعرضين سياسياً. وعُقدت حلقة عمل مماثلة على الصعيد الوطني في جنوب أفريقيا في آذار/مارس 2021.

36- وقام المكتب، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإدارة ودعم المؤتمر الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ المعني بمكافحة الفساد، الذي عُقد في كيريباس في شباط/فبراير 2020. ونظّم المكتب في أيلول/سبتمبر 2020 دورة تهيئية بشأن سوء السلوك في الوظائف العامة، بالتعاون مع لجنة الخدمة العامة في ساموا ولجنة الخدمة العامة في أستراليا، وكرّر تنظيم هذه الدورة بالتعاون مع مكتب الخدمة العامة في كيريباس ولجنة الخدمة العامة في أستراليا في كانون الأول/ديسمبر 2020. وساهم المكتب في تشرين الأول/أكتوبر 2020 في فعالية خاصة لمنندى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن تعزيز شفافية الملكية النفعية، وقدم عروضاً إيضاحية عن الأطر القانونية الدولية والممارسات الجيدة.

37- وعلى المستوى الوطني، ضمّ العديد من حلقات العمل وأنشطة التدريبية الخاصة ببناء القدرات، المبيّنة في هذا التقرير وفي التقرير الخاص بالمساعدة التقنية (CAC/COSP/2021/10)، والمتعلقة بالتحقيقات في مجال الفساد، أصحاب مصلحة متعددين على الصعيد الوطني، ومن ضمنهم سلطات مكافحة الفساد، ووكالات إنفاذ القانون، وجهات فاعلة قضائية، ووحدات الاستخبارات المالية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بهدف تشجيع وتحسين التنسيق فيما بينهم على الصعيد الوطني بغية التصدي لمخاطر الفساد بمزيد من الفعالية والكفاءة.

دال - تعزيز نزاهة نظام العدالة الجنائية

1- نزاهة القضاء

38- واصلت الشبكة العالمية لنزاهة القضاء، التي يدعمها المكتب، توفير فرص لتبادل الخبرات ودعم الأقران بالنسبة إلى القضاة والسلطات القضائية في جميع أنحاء العالم، واستمرت في نشر المعلومات عن الشبكة في العديد من المحافل. وشارك المكتب، في بولندا في كانون الأول/ديسمبر 2019، في اجتماع للخبراء بشأن تحديث الوثيقة التي تتناول توصيات كيف بشأن استقلال القضاء في أوروبا الشرقية وجنوب القوقاز وآسيا الوسطى، وكان الاجتماع من تنظيم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما عرض المكتب عمل الشبكة عبر الإنترنت أثناء نقشي الجائحة العالمية⁽⁴⁾. وعقدت الشبكة في شباط/فبراير 2020، اجتماعها الثاني الرفيع المستوى، حيث قام المشاركون فيه باستعراض الإنجازات واعتماد خطة عمل للفترة 2020-2021. وعقدت الشبكة في آذار/مارس 2021، اجتماعاً فرعياً بشأن نزاهة القضاء إبّان الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

39- وعقد المكتب أيضاً فعاليات ترمي إلى تعزيز نزاهة القضاء، تضمنت اجتماعاً للخبراء عُقد في فيينا في آب/أغسطس 2019، تناول دور الحصانة القضائية في الحفاظ على نزاهة القضاء واستقلاليتيه. وعقد المكتب خلال فترة نقشي الجائحة العالمية، 12 حلقة دراسية شبكية مواضيعية تناولت مواضيع تتعلق بالنزاهة، ومن بينها مسائل متعلقة بنوع الجنس والشفافية، وتأثير الجريمة المنظمة والفساد في نزاهة القضاء واستقلاليتيه،

(4) بما في ذلك فعاليات نظّمها مركز أوتشتاين لموارد مكافحة الفساد، والمبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد، وشبكة الحكومة المفتوحة والابتكارية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، والشبكة الأوروبية للتدريب القضائي، والرابطة الدولية للمحامين، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

والاستخدام المؤسسي لوسائل التواصل الاجتماعي، والإفصاح المالي للقضاة. ونظّم المكتب في كانون الأول/ديسمبر 2020، إبان انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر الدولي لمكافحة الفساد، حلقة نقاش عبر الإنترنت بشأن تقنيات الشفافية التي تعزز قدرة السلطات القضائية على الصمود.

40- وقدم المكتب المساعدة بشأن نزاهة القضاء إلى القضاة وغيرهم من أعضاء السلطة القضائية وموظفي المحاكم في الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإكوادور، واليونان، وبوتسوانا، وبوليفيا (دولة -المتعددة القوميات)، وتايلاند، وجامايكا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، والسلفادور، والسنغال، وقبرص، وكرواتيا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكينيا، وموريشيوس، وموزامبيق، والولايات المتحدة الأمريكية، كما قدم هذه المساعدة إلى شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة، وإلى دولة كابو فيردي، وهي من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وشارك المكتب في كانون الثاني/يناير 2021، بتنظيم دورة بشأن الأخلاقيات القضائية للقضاة المعيّنين حديثاً في المحكمة العليا لشرق الكاريبي.

41- ونظّم المكتب في كانون الأول/ديسمبر 2020، في إطار برنامج الساحل التابع له، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، حلقة عمل عن مبادئ بانغالور بشأن سلوك الجهاز القضائي وتطبيقها في مالي. وساهم المكتب، في إطار برنامجه العالمي بشأن تعزيز التعاون في مجال العدالة الجنائية على طول دروب التهريب، في عقد حلقة دراسية شبكية عن آثار جائحة كوفيد-19 في نظم العدالة الجنائية في أفريقيا، مع التركيز على غانا وكينيا ونيجيريا.

42- وبغية مساعدة السلطات القضائية على التصدي للتحديات الناشئة المتصلة بنزاهة القضاء، انتهت الشبكة العالمية لنزاهة القضاء من إعداد ثلاثة منتجات معرفية في عام 2020، وهي "المبادئ التوجيهية غير الملزمة لاستخدام القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي"، وورقة بعنوان "المسائل المتعلقة بنوع الجنس في القضاء"، ودليل بعنوان "كيفية وضع مدونات قواعد السلوك القضائي وتنفيذها". وكذلك واصلت الشبكة جمع الموارد والتوعية بالمجالات المستجدة الأخرى، بما فيها استخدام النزاهة الاصطناعية والشفافية القضائية والعدالة العلنية.

2- النزاهة في مجال إنفاذ القانون

43- قدّم المكتب الدعم، في إطار برنامجه العالمي بشأن تعزيز التعاون في مجال العدالة الجنائية على طول دروب التهريب، إلى عدة مبادرات تُعنى بنزاهة مؤسسات إنفاذ القانون ومساءلتها، بما في ذلك فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات التابعة لمشروع التخاطب بين المطارات، ووحدات المراقبة البحرية المشتركة التابعة لمشروع التعاون بين الموانئ البحرية. ونُفذت تلك المبادرات على الصعيد الوطني، في كل من بنن والسنغال وغانا وكوت ديفوار ونيجيريا وفي الدولتين الجزيريتين الصغيرتين الناميتين، كابو فيردي وغينيا-بيساو. كما نُفذت على الصعيد الإقليمي، في أمريكا الوسطى والكاريبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وفي غرب ووسط أفريقيا في آذار/مارس 2021.

44- ونظّم المكتب في آذار/مارس 2021، تدريباً بشأن الأخلاقيات للمكوّن الشرطي في القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (بوركينافاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر)، وتدريباً على تدابير مكافحة الفساد في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19 لقوات الأمن في موريتانيا.

هاء - منع الفساد ومكافحته في القطاع الخاص

45- دعم المكتب الجهود الإقليمية والعالمية الرامية إلى تعزيز معايير القطاعين العام والخاص، بما في ذلك بالاشتراك مع مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والتحالف من أجل النزاهة، وفرقة العمل المعنية بالنزاهة

والامتثال التابعة لرئاسة مجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية، والفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين، ومبادرة الشراكة من أجل مكافحة الفساد التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفرقة العمل المعنية بمكافحة الفساد المكونة ضمن شبكة الحكم الرشيد التابعة للجنة المساعدة الإنمائية التي أنشأتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

46- وناقش المكتب في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، حلولاً تقنية مبتكرة مع مختبر الأفكار التابع لشركة أي بي إم في سويسرا. ووقّع المكتب، في اليوم الدولي لمكافحة الفساد لعام 2020، مع مبادرة "الشركة الزرقاء" في كينيا، اتفاقاً يهدف إلى مكافحة الفساد في القطاع الخاص في كينيا من خلال إجراء حملة توعية إعلامية. وشارك المكتب أيضاً في حلقة عمل نظمها المكتب الوطني لمكافحة الاحتيال والفساد في السنغال بشأن دور القطاع الخاص في مكافحة الفساد.

47- ونفذ المكتب في عام 2020، برامج تدريبية عبر الإنترنت للموظفين المستجدين الشباب المعنيين بالأخلاقيات من مؤسسات القطاع الخاص في جزر سليمان وفيجي وموريشيوس وموزامبيق. وفي إطار مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير للقرن الحادي والعشرين (الحزام والطريق)، شارك المكتب مع لجنة الإشراف الوطنية في الصين، في استضافة الحلقة الدراسية الثالثة لنزاهة الأعمال التجارية، وقدم عرضاً عن الصكوك القانونية الدولية وامتثال الشركات، في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وفي إطار المبادرة ذاتها، دعم المكتب عملية تنظيم مؤتمر عن بعد بشأن النزاهة فيما يتعلق بالتصدي لجائحة كوفيد-19 والانتعاش الاقتصادي، في كانون الأول/ديسمبر 2020. وفي الشهر نفسه، عقد المكتب حلقة عمل هجينة عن الفساد والأعمال التجارية وحقوق الإنسان في المنتدى الأول لمنطقة المحيط الهادئ المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، الذي نظّمته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

48- وساهم المكتب، إلى جانب ذلك، في أنشطة مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وفي تحديث آلية الإبلاغ السنوية للشركات التابعة للمبادرة، والمعنونة "الاتصال بشأن التقدم". وساهم المكتب أيضاً في إعداد منشور الاتفاق العالمي للأمم المتحدة المعنون *Uniting against Corruption: A Playbook on Anti-Corruption Collective Action* (الاتحاد من أجل مكافحة الفساد: منهاج عن العمل الجماعي لمكافحة الفساد)، وشارك في تنظيم منتدى رفيع المستوى للقطاع الخاص على هامش الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مكافحة الفساد.

49- وعرض المكتب ممارسات جيدة في مجال حماية المبلغين في مؤتمرات عُقدت عبر الإنترنت في كولومبيا والولايات المتحدة الأمريكية، ونظمتها غرفة التجارة الدولية، وفي فعالية إلكترونية لشبكة موظفي مراقبة الامتثال في كولومبيا في تشرين الأول/أكتوبر 2020. ونظّم المكتب في الفترة الواقعة بين آب/أغسطس 2020 وحزيران/يونيه 2021، فعاليات نظمت عن بعد لبناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والوطني، بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص وغرف التجارة من الأرجنتين وإكوادور والمكسيك وباراغواي وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وكولومبيا، بغية تعزيز إعداد وتنفيذ برامج مكافحة الفساد تركز على الأخلاقيات والامتثال موجهة للأعمال التجارية في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية.

50- ونظّم المكتب، بصفته مستشاراً للمملكة العربية السعودية في رئاستها لمجموعة العشرين وبالشراكة مع جامعة ساسكس، اجتماع مائدة مستديرة أكاديمي عقد عن بعد بشأن مكافحة الفساد. وكان الغرض من هذا الاجتماع إعداد توصيات سياساتية قائمة على بحوث لمجموعة العشرين بشأن التعاون الدولي والاشتراء العمومي ووضع نهج لقياس الفساد. وقُدمت هذه التوصيات إلى الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين في تشرين الأول/أكتوبر 2020.

51- وفضلاً عن ذلك، أطلق المكتب خمسة مشاريع ممولة من مبادرة سيمنز للنزاهة من أجل دعم تدابير مكافحة الفساد في القطاع الخاص وبالتعاون معه، في إثيوبيا والإمارات العربية المتحدة وأوزبكستان وباكستان والبرازيل والسودان والعراق وكولومبيا وكينيا وليبيا وماليزيا ومصر والمغرب والمكسيك والمملكة العربية السعودية وميانمار. وكان الهدف من هذه المشاريع منع الفساد ومكافحته من خلال تعزيز الأطر القانونية، ودعم الحوار بين القطاعين العام والخاص، ومساعدة المؤسسات الصغيرة على استبانة مخاطر الفساد، وإشراك الشباب والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في وضع تدابير التصدي للفساد.

واو- تعزيز التعليم بشأن منع الفساد

52- واصل المكتب تنفيذ مبادرة التعليم من أجل العدالة، التي تهدف إلى بناء ثقافة احترام القانون في أوساط الأطفال والشباب عن طريق توفير مواد تعليمية مناسبة لسنهم تتناول مواضيع تتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية ومسائل مكافحة الفساد وسيادة القانون، وعن طريق إدماج هذه المواد في المناهج الدراسية على المستويات التعليمية كافة. وكانت مبادرة التعليم من أجل العدالة أحد العناصر في البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة: صوب ترسيخ ثقافة احترام القانون؛ وقد قُدمت سلسلة النماذج الجامعية الخاصة بمسائل النزاهة ومكافحة الفساد والتابعة للمبادرة في مؤتمرات دولية مختلفة تتناول موضوع التعليم، في الاتحاد الروسي وسنغافورة وقطر وموريشيوس في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وفي إندونيسيا وكازاخستان في كانون الأول/ديسمبر 2019. كما استخدمت هذه النماذج في إعداد دورة دراسية عن مكافحة الفساد لجامعة جنوب المحيط الهادئ، حيث ستنتفد في 12 دولة جزرية صغيرة نامية في منطقة المحيط الهادئ.

1- الأوساط الأكاديمية

53- على الصعيد العالمي، وفي إطار المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد، نظم المكتب ندوة في الاتحاد الروسي في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 لمناقشة مسائل رئيسية تتعلق بالبحث والتعليم في مجال مكافحة الفساد، وعقد حلقة دراسية عن مكافحة الفساد أثناء نقشي جائزة كوفيد-19، في كانون الأول/ديسمبر 2020.

54- واستمر المكتب في إعداد نماذج تعليمية ونشرها بغية دعم المحاضرين في الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي من أجل تعزيز التعليم. ونظم المكتب سلسلة الحوار العالمي للتعليم من أجل العدالة، وهي عبارة عن مناقشات عبر الإنترنت بشأن مواضيع مثل التعليم وسيادة القانون وأصوات الشباب، ودور المدارس ومؤسسات التعليم العالي في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما ألقى المكتب محاضرات عن اتفاقية مكافحة الفساد وآلية استعراض التنفيذ والتعاون الدولي واسترداد الموجودات في جامعة واغا الثانية في بوركينافاسو في أيلول/سبتمبر 2019.

55- وعلى الصعيد الإقليمي، نفذ المكتب، في إطار مشروعه العالمي للتتقيف في مجال النزاهة، سلسلة من أنشطة تدريب عبر الإنترنت بشأن مكافحة الفساد والنزاهة والأخلاقيات موجهة لمحاضرين جامعيين من باكستان وكينيا والمكسيك. وفي آذار/مارس 2021، نظم المكتب اجتماعين للخبراء مع المعلمين وممثلين عن وزارة التعليم والشؤون الدينية والهيئة الوطنية للشفافية في اليونان، لمناقشة كيفية تعديل مجموعات الموارد التعليمية الصادرة عن مبادرة التعليم من أجل العدالة والموجهة إلى معلمي المدارس الابتدائية والثانوية، لكي تتلاءم مع السياق التعليمي اليوناني. وإلى جانب ذلك، ألقى المكتب محاضرات عن عمله في مجال مكافحة الفساد أمام طلاب من جامعات أستراليا والصين وألمانيا وبلغاريا وكندا ونيجييريا.

56- ونظّم المكتب في النمسا في كانون الثاني/يناير 2020، بمناسبة اليوم الدولي للتعليم، فعالية رفيعة المستوى بشأن دور التعليم العالي في تعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء العالم، وفي تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

2- التوعية في المدارس

57- شارك المكتب، في إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة، في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين حول فعالية وتطوير المدارس، الذي عُقد في المغرب في كانون الثاني/يناير 2020، وشارك في نموذج محاكاة الأمم المتحدة السنوي المكثف لاستخدامه في المدارس الثانوية، الذي نظّمه الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة وعُقد في الولايات المتحدة في شباط/فبراير 2020. وشارك المكتب أيضاً في تنظيم مؤتمر طشقند الدولي لمحاكاة نموذج الأمم المتحدة في عام 2021، بالتعاون مع جامعة وستمنستر الدولية ووكالة شؤون الشباب في أوزبكستان.

58- وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، قّم المكتب الدعم إلى الهيئة الوطنية للشفافية ووزارة التعليم والشؤون الدينية ومعهد السياسات التعليمية في اليونان في تنظيم مسابقة طلابية بعنوان "رواد النزاهة المستقبليون".

3- العمل مع الشباب

59- دعم المكتب في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، مخيم الشباب الثاني للنزاهة في ميانمار، الذي نظّمته لجنة مكافحة الفساد ووزارة التعليم في ميانمار، واستُخدمت فيه المواد المعدّة في إطار مبادرة "التعليم من أجل العدالة" من أجل تلقين الطلاب دروساً عن مسائل النزاهة والأخلاق ومكافحة الفساد.

60- ونظّمت، بالشراكة مع فيسبوك وشركة التكنولوجيا النيجيرية Andela، ثاني دورة من مسابقة "هاكاثون من أجل العدالة" في نيجيريا في شباط/فبراير 2020، حيث تنافس الطلاب على إيجاد حلول تكنولوجية لتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد. وشارك المكتب أيضاً في المسابقة الأولى لمكافحة الفساد "هاكاثون شباب ضد الفساد"، التي ترمي إلى السيطرة على الفساد ومنعه من خلال الابتكار الاجتماعي وتنظيم المشاريع الاجتماعية والذكاء الجماعي، التي نظّمها مبادرة "شباب ضد الفساد" في لبنان في أيار/مايو 2021.

61- وعقد المكتب في كانون الأول/ديسمبر 2020، مؤتمراً بشأن الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ لطلاب مرحلة الماجستير في كليات الحقوق في أوزبكستان. وأطلق المكتب في تشرين الأول/أكتوبر 2020، أول تحدّي للشباب في شرق أفريقيا على الإنترنت بشأن سلسلة الكتل، وهو عبارة عن ماراثون برمجة افتراضي امتد على ستة أسابيع، وتنافس فيه مطورون شباب في شرق أفريقيا على تصميم وتنفيذ تطبيقات برمجية قائمة على سلسلة الكتل بغية تقديم حلول لتحديات العالم الواقعي التي تواجهها الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، مع التركيز على الاشتراء العمومي والتحقق المالي.

62- ونظّم المكتب، بالشراكة مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، دورتين صيفيتين عبر الإنترنت لمكافحة الفساد موجّهتين للشباب. وقد عُقدت أول دورة صيفية في أيار/مايو 2021، للشباب من أفغانستان وبنغلاديش وبوتان وكمبوديا ونيبال. بينما عُقدت الدورة الثانية في حزيران/يونيو وتموز/يوليه 2021، للشباب من إثيوبيا وأنغولا وأوغندا وبوركينا فاسو وتوغو وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب السودان وزامبيا وسيراليون والصومال وليسوتو وملاوي وموزمبيق ونيجيريا.

63- ونظّم المكتب سلسلة من حلقات العمل بشأن نزاهة قطاع الأعمال وحسن تقديم الخدمات، موجهة إلى أصحاب الأعمال الشباب في دولة فيجي الجزرية الصغيرة النامية في تشرين الأول/أكتوبر 2020.

64- وعقد المكتب في أيار/مايو 2021 منتدى الشباب الذي كان بمثابة فعالية خاصة تسبق انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مكافحة الفساد، وشارك فيه أكثر من 300 مشارك من 93 بلداً.

4- الأدوات الإلكترونية والمنشورات

65- واصل المكتب إعداد المنتجات المعرفية العالمية، على النحو المبين في الأقسام الموضوعية الخاصة بذلك من هذا التقرير. وقد أعدت هذه الأدوات والمنشورات المعرفية على أساس البحوث والخبرات المتراكمة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وما زالت آلية استعراض التنفيذ تمثل أحد المصادر الرئيسية لاستبانة المجالات التي يلزم فيها استخدام الأدوات.

66- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أطلق المكتب دليلاً عملياً عن إعداد وتنفيذ آليات الإبلاغ في مجال الرياضة بعنوان: *Reporting Mechanisms in Sport: A Practical Guide for Development and Implementation*، أعدت بالشراكة مع اللجنة الأولمبية الدولية.

67- وفي شباط/فبراير 2020، أطلق المكتب دليلاً عن التصدي للفساد، أعدت من أجل السلطات المعنية بإدارة الأحياء البرية بعنوان: *Scaling back Corruption: Guide on Addressing Corruption for Wildlife Management Authorities*، وهو يقدم إرشادات بشأن تقييم مخاطر الفساد المتصلة بولايات تلك السلطات والتخفيف من حدتها.

68- وكذلك أطلق المكتب في آب/أغسطس 2020 "تعليقات كولومبو على إعلان جاكرتا بشأن المبادئ اللازمة لهيئات مكافحة الفساد".

69- وأطلق المكتب أيضاً، إبان انعقاد الاجتماع الحادي عشر للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد في عام 2020، منشوراً تحت عنوان "حالة النزاهة: دليل لتقييم مخاطر الفساد في المؤسسات العمومية". ويعرض الدليل نهجاً بعيداً عن التعقيد لكي تتبعه المؤسسات والهيئات والسلطات العامة من أجل التخفيف من مخاطر الفساد، بناءً على سبع خطوات تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد. ونشر المكتب في تموز/يوليه 2020، بالتعاون مع وزارة الزراعة والتنمية الريفية في فييت نام، دليلاً للتفتيش بشأن الفساد والاحتيال في مجال الاشتراء في الوزارة.

70- وأصدر المكتب عدة ورقات ووثائق إرشادية فيما يتعلق بمخاطر الفساد المتصلة بجائحة كوفيد-19. كما أصدر، في نيسان/أبريل 2020، ورقة إرشادية تتناول موضوع المساءلة ومنع الفساد فيما يتعلق بتخصيص وتوزيع حزم تدابير الإنقاذ الاقتصادي في حالات الطوارئ في سياق نقشي جائحة كوفيد-19 وما بعدها، ونُشرت الورقة تحت عنوان *Accountability and the prevention of corruption in the allocation and distribution of emergency economic rescue packages in the context and aftermath of the COVID-19 pandemic* وهي متاحة باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية. وقد أعدت هذه الورقة كجزء من عمل فرقة العمل المشتركة بين الشعب المنشأة حديثاً والمعنية بالتصدي لجائحة كوفيد-19، وقاد الفرع المعني بالفساد والجرائم الاقتصادية التابع للمكتب الفريق الفرعي المواضيعي المعني بالتصدي للفساد في إطار تدخلات التحفيز الاقتصادي، التي تشمل قطاع الصحة العامة. كما أعد المكتب ورقة عن الاستجابة المالية لجائحة كوفيد-19 ومنع الفساد تحت عنوان *COVID-19 fiscal response and the prevention of corruption*، نُشرت في تموز/يوليه 2020. وأعد الفرع المعني بالفساد والجرائم الاقتصادية التابع للمكتب، بالتشاور مع فرع الوقاية من المخدرات والشؤون الصحية والفرع المعني بالجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع، ورقة سياسات عن منع الفساد في صنع وتخصيص وتوزيع اللقاحات المضادة لفيروس كورونا، نُشرت في كانون الأول/ديسمبر 2020. وساهم المكتب أيضاً في إعداد ورقتين

ركزتا على الرياضة وجائحة كوفيد-19، وهما ورقة سياسات تتناول موضوع منع الفساد في الرياضة والتلاعب بالمسابقات، وجاءت تحت عنوان *Preventing corruption in sport and manipulation of competitions*، وأعدت بالاشتراك مع اللجنة الأولمبية الدولية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وهي تُعنى بضمان وضع النزاهة في صميم استجابة قطاع الرياضة للجائحة، وموجز الدعوة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التعافي على نحو أفضل: تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام: إعادة فتح الاقتصاد والانتعاش والقدرة على الصمود في مرحلة ما بعد كوفيد-19، وجاء تحت عنوان *Recovering better: sport for development and peace – reopening, recovery and resilience post-COVID-19*. وأصدر المكتب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار مشروع الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، مذكرة استشارية بشأن جائحة كوفيد-19 والفساد في منطقة المحيط الهادئ.

71- ونشر المكتب في كانون الأول/ديسمبر 2020 تقريراً يتناول معالجة الأبعاد الجنسانية للفساد، تحت عنوان *The Time is Now: Addressing the Gender Dimensions of Corruption*. وهو أول منشور للمكتب يستكشف العلاقة بين عدم المساواة بين الجنسين والفساد، ويقدم إلى الأوساط المعنية بمكافحة الفساد إرشادات بشأن مبادرات برنامجية.

72- ونشر المكتب أيضاً في كانون الأول/ديسمبر 2020 تقريراً بشأن نوع الجنس والفساد في نيجيريا، تحت عنوان *Gender and Corruption in Nigeria*، وهو يقدم أول دليل تجريبي على العلاقة بين نوع الجنس والفساد في هذا البلد، وييسر المناقشة بشأن النهوض بالمساواة بين الجنسين في الإدارة العامة.

73- ونشر المكتب في حزيران/يونيه 2021، مبادئ توجيهية من أجل حماية المبلغين عن المخالفات في قطاع الرعاية الصحية بعنوان *Speak Up for Health! Guidelines to Enable Whistle-Blower Protection in the Health-Care Sector*، وهي ترمي إلى تعزيز ثقافة الإبلاغ والسياسات والإجراءات الداخلية التي تيسر الإبلاغ عن المخالفات المزعومة وتحمي المبلغين.

74- ووُزعت منشورات المكتب على نطاق واسع خلال الفعاليات ذات الصلة التي أُقيمت عبر الإنترنت، مثل المؤتمرات وحلقات العمل والدورات التدريبية. وبسبب الحالة الصحية العالمية، كان لا بد من إلغاء معظم برامج التدريب وحلقات العمل وغيرها من الفعاليات التي تقام بالحضور الشخصي، والتي عادة ما تشكل فرصاً لتوزيع المواد المطبوعة، أو تأجيلها أو عقدها عن بعد. وهذه المنشورات متاحة على موقع المكتب على شبكة الإنترنت (انظر www.unodc.org/unodc/en/corruption/publications.html).

زاي - الأعمال الوقائية الأخرى والمواضيع المستجدة

1- العمل مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والصحفيين

75- نظّم المكتب في غانا، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، حلقة عمل تدريبية بغية تعزيز قدرات الصحفيين من غرب أفريقيا على إجراء التحقيقات الصحفية في مجال الجرائم المتصلة بمصادد الأسماك. ووظف المكتب على تقديم الدعم إلى خلية نوربرت زونغو للصحافة الاستقصائية في غرب أفريقيا. وعقد المكتب في السنغال في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 فعالية بشأن اتفاقية مكافحة الفساد والصحافة الإقليمية لمكافحة الفساد للمهنيين الشباب من غرب أفريقيا، وذلك بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. ونظّم المكتب في الفلبين في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 اجتماع مائدة مستديرة إقليمياً لفائدة منظمات المجتمع المدني التي تسهم في التعجيل بتنفيذ الاتفاقية في جنوب شرق آسيا.

76- وعمل المكتب مع رابطة أنباء جزر المحيط الهادئ، في إطار مشروع الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، على بناء قدرات الصحفيين على الإبلاغ عن حالات منع الفساد وكشفه والتحقيق فيه. وعقد المكتب في آذار/مارس 2020، حلقة عمل فُتيرية لوسائل الإعلام المحلية، بالشراكة مع مجلس الإعلام في بالاو. وفضلاً عن ذلك، عقد المكتب حلقات دراسية شبكية بشأن تعزيز الحق في الحصول على المعلومات في بابوا غينيا الجديدة وفي ولايات ميكرونيزيا الموحدة، في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر 2020. وشارك المكتب، في حزيران/يونيه 2021، في فعالية بعنوان "قليكن يوماً عالمياً لحرية الصحافة"، نظمتها شبكة الصحفيين المعنيين بمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، بغية المساعدة على زيادة الإبلاغ عن الأنشطة المعرضة لخطر الفساد من خلال تعزيز الحق في الحصول على المعلومات وتعزيز التشريعات وحماية المبلغين عن المخالفات.

77- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عمل المكتب، في إطار مشروعه المسمى "تعزيز قدرة المجتمع المدني على الحكم الرشيد في آسيا الوسطى"، على تعزيز قدرات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين فيما يتعلق بدورهم في آلية استعراض التنفيذ. ونظّم المكتب أيضاً حلقة عمل إقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين حضرها ممثلون من أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، وساهم في عقد مؤتمر دولي بشأن دور البحوث التطبيقية في المسائل المتعلقة بمكافحة الفساد، مع التركيز على التفاعل بين الأوساط الأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني، شاركت في تنظيمه أكاديمية النيابة العامة في أوزبكستان.

78- وبمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد لعام 2020، وتحت شعار "التعافي بنزاهة"، دعم المكتب فعاليات نظمتها منظمات المجتمع المدني في خمسة بلدان في منطقة الساحل، وهي بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر. وشملت الفعاليات عرض أفلام ونقاشات ومناقشات مائدة مستديرة حول موضوع احتفال عام 2020، وربطها بأهمية النزاهة في صفوف قوات الأمن من أجل بناء الثقة في المؤسسات العامة.

2- البرلمانات

79- نظّم المكتب في كانون الأول/ديسمبر 2020، بالتعاون مع البرلمان في قيرغيزستان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مناقشة مائدة مستديرة بشأن استراتيجيات منع الفساد، في إطار تنفيذ القرار 14/8، الذي طلب فيه مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد إلى الأمانة وضع خلاصة وافية للممارسات الجيدة فيما يتعلق بدور البرلمانات والهيئات التشريعية الأخرى في منع الفساد ومكافحته.

80- وساهم المكتب في إثيوبيا، في شباط/فبراير 2020، في المؤتمر الأول للبرلمانيين الشباب الأفارقة، الذي عُقد على هامش الدورة العادية الثالثة والثلاثين لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

81- وواصل المكتب تعاونه مع المنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد، وشارك معها في تنظيم فعالية جانبية أثناء انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مكافحة الفساد، التي عُقدت في حزيران/يونيه 2021، تناولت دور البرلمانات في تنفيذ الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية.

3- البيئة والحياة البرية

82- ييسر المكتب إجراء عمليات تقييم لمخاطر الفساد في 14 مؤسسة، ومن ضمنها السلطات المعنية بإدارة الحياة البرية ومصائد الأسماك والغابات، والسلطات المعنية بالانتقش البيئي والجمارك، في بوليفيا (دولة -المتعددة القوميات) والسنگال واليونان، وغانا وكينيا وملاوي، وموزامبيق وميانمار ونيجيريا، وذلك في إطار تنفيذ قرار المؤتمر 12/8 المعنون "منع الفساد ومكافحته من حيث علاقته بالجرائم التي تؤثر على البيئة". وواصل المكتب دعمه لتنفيذ استراتيجيات التخفيف من مخاطر الفساد في أوغندا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا

المتحدة وكينيا. وشملت الأعمال الرامية إلى التخفيف من مخاطر الفساد وضع نماذج للتنبؤ بالإيرادات، ووضع مدونات لقواعد السلوك ومدونات الأحكام التأديبية ودعمها، وتعزيز عمليات الاشتراء وآليات الإبلاغ عن المخالفات، وإجراء دراسات استقصائية عن معنويات الموظفين والتجارب في مجال الفساد، وتنفيذ نتائجها.

83- وتماشياً مع القرار نفسه، واصل المكتب دعم الدول في تعزيز التحقيقات المالية المتعلقة بجرائم الحياة البرية والغابات، والجرائم في قطاع مصائد الأسماك في أوغندا وبيرو والمكسيك وكولومبيا وموزامبيق وناميبيا، وقدم التدريب على تقنيات التحقيقات المالية إلى الموظفين العموميين من الأرجنتين والصين والفلبين والمكسيك وبوليفيا (دولة متعددة القوميات) وبيرو وتايلند وكولومبيا. وإلى جانب ذلك، دعم المكتب إنشاء وحدات للتعاون بين الوكالات في أوغندا وكينيا من أجل دعم زيادة التنسيق في عملية التصدي لجرائم الحياة البرية والغابات، والجرائم في قطاع مصائد الأسماك، والفساد الذي يبيسر ارتكاب تلك الجرائم. وتماشياً مع القرار نفسه أيضاً، ييسر المكتب التعاون الدولي من خلال تعزيز قدرة بلدان المنشأ والمقصد على طلب المساعدة القانونية المتبادلة بطريقة فعالة، ومن خلال تيسير الاتصال بين السلطات الوطنية.

84- وأطلق المكتب، بقصد توعية الجمهور، تقريراً عن الجرائم المتعلقة بالحياة البرية في العالم: الاتجار غير المشروع بالأنواع المشمولة بالحماية لعام 2020، بعنوان *World Wildlife Crime Report: Trafficking in Protected Species 2020*، اعتبر فيه مرة أخرى أن الفساد عامل مساعد رئيسي لارتكاب جرائم الحياة البرية. ونظم المكتب عدداً من الفعاليات بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك فعالية رفيعة المستوى عن الفساد من حيث صلته بالجرائم التي تؤثر في البيئة، وذلك إبان انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي عقد في آذار/مارس 2021. كما ساهم المكتب في فعالية جانبية عن الفساد وجرائم الحياة البرية، أقيمت خلال أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مكافحة الفساد في حزيران/يونيه 2021، إلى جانب مساهمته في الحلقات الدراسية الشبكية التي نظمتها منظمات شريكة. وكذلك قام المكتب بالتوعية بالفساد من حيث صلته بالجرائم التي تؤثر في البيئة من خلال تنظيم حملة على وسائل التواصل الاجتماعي.

85- وأعد المكتب عدداً من المنتجات المعرفية وييسر عقد اجتماعات للخبراء بغية دفع مسار النقاش العالمي بشأن مخاطر الفساد التي تؤدي إلى تفاقم فقدان الغابات. ومن المتوقع إصدار منشور عن مكافحة الفساد الذي يغذي فقدان الغابات في نهاية عام 2021.

86- ويستند التقرير عن حالة تنفيذ القرار 12/8، الذي أتيح لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية كورقة اجتماع، إلى تحليل للردود التي جمعت من الدول الأطراف عن طريق إجراء استبيان عن إجراءاتها وأنشطتها ذات الصلة.

4- حماية الرياضة من الفساد

87- نظم المكتب في أيلول/سبتمبر 2019، مؤتمراً دولياً بشأن حماية الرياضة من الفساد، بدعم من الاتحاد الروسي وإيطاليا، ونظم في كانون الأول/ديسمبر 2019 المؤتمر العام الأول للشراكة الدولية لمكافحة الفساد في الرياضة، الذي استضافته الإمارات العربية المتحدة. ونظمت دورة استثنائية بشأن حماية الرياضة من الجريمة والفساد أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، في آذار/مارس 2021. وفي حزيران/يونيه 2021، أقيمت فعالية جانبية بشأن حماية الرياضة من الفساد خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مكافحة الفساد. ونظم المكتب، بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد لعام 2020، حلقة نقاش عبر الإنترنت بالشراكة مع البرلمان الأوروبي، وأطلق بالشراكة مع الاتحاد الدولي لكرة

القدم، حملة للدعوة إلى التصدي للتلاعب بالمسابقات. وأطلق المكتب أيضاً بالتعاون مع الاتحاد الدولي لكرة القدم، حملة للدعوة بمناسبة اليوم الدولي للرياضة من أجل التنمية والسلام، في 6 نيسان/أبريل 2021.

88- وقاد المكتب عملية وضع المبادئ التوجيهية لحوكمة الشراكة الدولية لمكافحة الفساد في الرياضة، التي اعتمدها اللجنة التوجيهية للشراكة الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وأطلق المكتب، بالتعاون مع اللجنة الأولمبية الدولية، فرقة العمل 4 التابعة للشراكة الدولية في فعالية نظمت عن بعد في نيسان/أبريل 2021، بغية تعزيز التعاون بين سلطات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية والمنظمات الرياضية. وقد استعرض، خلال الفعالية نفسها، مشروع وثيقة تقييمية بشأن المعايير الدولية لمكافحة الرشوة في مجال الرياضة. واستعرض المكتب في عام 2021 مشاريع فصول تقرير عالمي عن حماية الرياضة من الفساد، شارك فيه أكثر من 200 خبير. ونظّم المكتب في أيار/مايو 2021 اجتماعاً للخبراء لاستعراض منشور سيصدر قريباً عن النهج القانونية للتصدي للتلاعب بالمسابقات الرياضية.

ثالثاً- إطار تقديم المساعدة ومواردها

89- طلب مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، في قراره 7/8، إلى الأمانة أن تجري دراسة بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة والتحديات التي تواجهها الدول الأطراف فيما تبذله من جهود من أجل تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد. وطلب المؤتمر إلى الأمانة، في قراره 8/8، أن تواصل، بالتعاون الوثيق مع مقيمي المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف، وخصوصاً البلدان النامية، بناءً على طلبها وروناً بتوافر موارد من خارج الميزانية، من أجل المضي في تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية، بأشكال منها تقديم مساعدة مصممة حسب الحاجة من أجل المشاركة في عملية الاستعراض الخاصة بالفصل الثاني. وطلب المؤتمر إلى الأمانة، في قراره 11/8، أن تقدم معلومات محدثة بشأن ما يُحرز من تقدّم وما يُواجه من تحديات في تعزيز تنفيذ الاتفاقية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ودعا المؤتمر الدول الأطراف في قراره 12/8، إلى تعزيز أطر مكافحة الفساد والنهوض بالممارسات الأخلاقية والنزاهة والشفافية بغية منع الفساد من حيث صلته بالجرائم التي تؤثر في البيئة. ودعا المؤتمر الدول الأطراف في قراره 14/8، إلى تعزيز الممارسات الجيدة المتعلقة بالدور الذي تضطلع به البرلمانات الوطنية وسائر الهيئات التشريعية في منع ومكافحة الفساد بجميع أشكاله. ودعا المؤتمر الدول الأطراف وغيرها من الجهات المانحة إلى تقديم موارد من خارج الميزانية للأغراض المحددة في قرارات المؤتمر، وفقاً لقواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها. وفضلاً عن ذلك، شدّد المؤتمر على أهمية تزويد المكتب بالتمويل الكافي والوافي لتمكينه من الاستجابة للطلب المتزايد على خدماته، وشجّع الدول الأعضاء على أن تقدّم تبرعات كافية إلى الحساب المشار إليه في المادة 62 من الاتفاقية، الذي يُدار في إطار صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، بغية تزويد البلدان النامية والبلدان التي تمرّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالمساعدة التقنية التي قد تحتاجها من أجل بناء قدراتها على تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية.

90- وكما بيّن هذا التقرير، واصل المكتب دعم مبادرات الدول الأطراف الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية، وذلك بالاضطلاع بأنشطة مصممة خصيصاً في مجالي التشريع وبناء القدرات، وكذلك باستحداث أدوات تيسر تقديم المساعدة في الواقع العملي. وفي حين شملت تلك المساعدة كامل نطاق الاتفاقية، فإنّ هذا التقرير يركّز على المبادرات والأنشطة الرامية إلى دعم تنفيذ قرارات المؤتمر 7/8 و8/8 و11/8 و12/8 و14/8.

91- وهناك عدة برامج ومشاريع عالمية وإقليمية أتاحت للمكتب تقديم الإرشادات والمشورة والخبرة الفنية إلى الدول الأطراف بناءً على طلبها. وتشمل تلك البرامج والمشاريع ما يلي:

(أ) البرنامج العالمي لمنع الفساد ومكافحته عن طريق التنفيذ الفعّال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دعماً للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، وهو الوسيلة الرئيسية التي يستخدمها المكتب من أجل تقديم المساعدة لمنع الفساد ومكافحته. وبرنامج حماية الرياضة من الفساد والجريمة، وهو جزء من هذا البرنامج العالمي؛

(ب) البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والغابات؛

(ج) البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة: صوب ترسيخ ثقافة احترام القانون؛

(د) البرنامج المعني بتعزيز التحقيقات الجنائية والتعاون في مجال العدالة الجنائية على امتداد درب الكوكابين في أمريكا اللاتينية والكاريبي وغرب أفريقيا؛

(هـ) مشروع الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، وهو مبادرة مشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

92- ولا يزال التعاون الوثيق القائم بين المكتب وسائر مَقْدمي المساعدة التقنية، وخصوصاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حسبما هو مذكور في عدة مواضع من هذا التقرير، مثمراً للغاية.

93- وإلى جانب الموظفين المتخصّصين العاملين في المقر، اضطلع مستشارو المكتب الإقليميون والوطنيون المعنيون بمكافحة الفساد بدور مفيد في إنجاح مبادرات تقديم المساعدة التقنية. ويرد في مواضع مختلفة من هذا التقرير عرض لما قدّموه من إسهامات في تنفيذ القرارات 7/8 و 8/8 و 11/8 و 12/8 و 14/8.

94- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان مقر المستشار العالمي في فيينا، بينما استقرّ الخبراء والمستشارون الإقليميون في فيجي (لمنطقة المحيط الهادئ)، وكينيا (لشرق أفريقيا)، والمكسيك (للمكسيك وأمريكا الوسطى والجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي)، وبيرو (للمخروط الجنوبي لأمريكا الجنوبية)، والسنغال (لغرب ووسط أفريقيا)، وصربيا (لجنوب شرق أوروبا)، وجنوب أفريقيا (للجنوب الأفريقي)، وتايلند (لجنوب وجنوب شرق آسيا). وإلى جانب ذلك، استقرّ مستشارون وطنيون في ميانمار والصومال، وخبراء وطنيون في إندونيسيا وباراغواي والفلبين. وقد بدأت إجراءات تعيين مستشارين لإثيوبيا وأوزبكستان وبابوا غينيا الجديدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي، وإجراءات تعيين خبير في مالي.

95- وقد ازداد الطلب للحصول على الخبرة الفنية والمساعدة التقنية التي يقدّمها المكتب، زيادة مطردة، بما في ذلك ما يتعلق بمنع الفساد، وكذلك نتيجة للتركيز الموضوعي للدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ على التدابير الوقائية.

96- وبناء على ذلك، فإن تقديم الجهات المانحة وشركاء التنمية للمزيد من الدعم الطويل الأجل يمثل شرطاً أساسياً لاستمرار العمل الذي يقوم به المستشارون والموظفون العاملون في المقر الذين يوفرّون خبرات متخصصة في مجال مكافحة الفساد.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

97- لعلّ المؤتمر يودّ أن يركّز مداولاته على التقدّم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ القرارات 8/8 و 11/8 و 14/8 وعلى التحديات المواجهّة لدى تنفيذها، وأن يوصي بالتدابير التي ينبغي اتّخاذها في المستقبل في هذا الشأن. وعلّ المؤتمر يودّ أيضاً في هذا الصدد أن يستفيد من استنتاجات وتوصيات دورات الفريق العامل السابقة بشأن

منع الفساد، بما في ذلك اجتماعه اللذان عُقدَا في فيينا في الفترة من 31 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر 2020 ومن 16 إلى 18 حزيران/يونيه 2021.⁽⁵⁾

98- ولعلَّ المؤتمر يوَدُّ أن يسلِّطَ الضوء على الحاجة إلى توفُّر موارد كافية من خارج الميزانية لكي يتمكَّن المكتب من مواصلة تقديم المساعدة التقنية المتعلقة بمنع الفساد على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ومن ثمَّ، فلعلَّ المؤتمر يوَدُّ أن يدعو الدول الأطراف وسائر الجهات المانحة إلى إعادة تأكيد التزامها بمنع الفساد، بما في ذلك من خلال التعاون في المبادرات القائمة وكذلك استحداث مسارات عمل جديدة، وتوفير الموارد المالية، وبخاصة في شكل مساهمات متعدِّدة السنوات ومخصَّصة بشروط ميسِّرة من خارج الميزانية.

(5) انظر الوثيقتين CAC/COSP/WG.4/2020/4 وCAC/COSP/WG.4/2021/4.